السيد السيستاني يدعو ممثلي الشعب إلى تحمل المسؤولية

تواصل التجاذبات والجدل السياسي بين الاوساط الرسمية والشعبية بشأن الاتفاقية الامنية

بغداد/ المدى/ الوكالات

في وقت تواصل فيه الاوساط الرسمية والشعبية تجاذباتها السياسية بشأن الاتفاقية الامنية المثيرة للجدل والتي وافق عليها مجلس الوزراء الاحد. وقال بيان نشر أمس الثلاثاء على الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية إن طالباني استقبل امس كروكر وساترفيلد وعددا من كبار موظفي السفارة الأمريكية ببغداد، وأشار رئيس الجمهورية إلى "النقاط الإيجابية في الاتفاقية الامنية حيث تعود السيادة والاستقلالية للعراق وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار وإنعاش الاقتصاد و الإعمار و خروج العراق من البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتدخلات الخارجية".

وتم اثناء اللقاء مناقشة التطورات و المستجدات على الساحة العراقية لاسيما بعد مصادقة مجلس الوزراء على اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق.

وكان مجلس الوزراء العراقي وافق الأحد بأغلبية ٢٧ صوتا مقابل صوت واحد، على اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق، وإحالتها إلى مجلس النواب بهدف التصويت عليها.

واضاف البيان انه "جرى تبادل الاراء حول عدد من القضايا، منها العقبات التي تواجه العملية السياسية و الخطوات اللازم اتخاذها لازالتها. كما تم بحث العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة وسبل توطيدها في المجالات كافة".

في غضون ذلك بحث السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي في مكتبه ببغداد مع رئيس الوزراء نوري المالكي اتفاقية سحب القوات الاجنبية من البلاد وآخر المستجدات التي حصلت فيها.

وقال بيان للمجلس الاعلى إن الحكيم، الذي يشغل أيضا منصب رئيس كتلة الائتلاف العراقي الموحد، استقبل بمكتبه المالكي وبحثا "التطورات على الساحة العراقية في مختلف المجالات واتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق وآخر المستجدات التي حصلت فيها".

الى ذلك شدد المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني على ان ممثلي الشعب في مجلس النواب يتحملون مسؤولية كبرى في هذا المجال وعلى كل واحد منهم ان يكون في مستوى هذه المسؤولية التأريخية امام الله تعالى وامام الشعب.

من جانب آخر استعرض وزير الخارجية هوشيار زيباري، مع سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بغداد حسن كاظمي قمي، واستعرض خلال اللقاء موقف الحكومة العراقية ومصادقتها على الاتفاقية الأمنية مع أمريكا، مؤكدا للسفير الإيراني عدم مساس الاتفاقية بمصالح الأمن القومي لدول الجوار، بحسب بيان للخارجية.

وأضاف بيان صدرعن الخارجية أمس الاول منه أن "وزير الخارجية زيباري أوضح للسفير الإيراني موقف الحكومة العراقية ومصادقتها على الاتفاقية الأمنية وأكد أن الاتفاقية لا تتضمن أي بنود للمساس بمصالح الأمن القومي لدول الجوار."

وأكد زيباري، وفقا للبيان أن العراق "سوف لن يستخدم كقاعدة أو منطلق للاعتداء على أي دولة من دول الجوار." مشيرا الى إن "وفودا حكومية زارت وستزور دول الجوار لتوضيح وشرح الاتفاقية".

فيما أكدت بعثة الجامعة العربية في بغداد أهمية تحقيق أمن الدول العربية المجاورة للعراق، في إطار الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، داعية الأطراف السياسية إلى البحث عن نقطة وسط يلتقي عندها الفرقاء السياسيون العراقيون.

وقال رئيس البعثة السفير هاني خلاف في حديث لـ«راديو سوا»: «الجامعة العربية كما ذكر أمينها العام بعد لقائه شيروان الوائلي، ذكر أن ما يحقق أمن واستقرار العراق هو أيضا يحقق أمن واستقرار الدول العربية. أعتقد أن هذا هو التعبير الكافي المدل على موقف الجامعة العربية».

من جانبها أكدت دانا بيرينو المتحدثة باسم البيت الابيض أن التوقيع المبدئي على الاتفاقية التي تؤطر وجود القوات الأميركية في العراق لم تكن ممكنة لولا المنجزات الأمنية التي تم تحقيقها.

وأوضحت بيرينو في مؤتمر صحفي في واشنطن إن أمام الاتفاق المبدئي عدة مراحل للوصول إلى التوقيع النهائي، قائلة:

«نحن نحقق نجاحا تلو الآخر على الصعيد الأمني وعندما تعمل إلى جانب شريكك عليك أن توافق على بعض النقاط. وبعض هذه النقاط التي وافقنا عليها هي بعض المواعيد الأولية ولم يكن بالإمكان الموافقة عليها من جانبنا لولا المنجزات التي حققتها قواتنا والقوات العراقية التي تتطور قدراتها يوما بعد الآخر.»

وأكدت بيرينو أن واشنطن ستستمر في التعاون مع بغداد لحين التوصل إلى الاتفاق النهائي، موضحة القول: «سنظل نعمل إلى جانب العراقيين للتوصل إلى التوقيع النهائي فبعد موافقة مجلس الوزراء سيتم عرضها على مجلس النواب، لهذا أمامنا أسبوع آخر».

وأضافت بيرينو أن بإمكان الرئيس المنتخب باراك أوباما أو الحكومة العراقية تغيير الإتفاقية لاحقا، وأضافت: «هذا لا يعني أن الرئيس المنتخب لا يمكنه تغيير الاتفاقية لاحقا إذا شاء هو أو شاء العراقيون ذلك، لكننا حاليا مرتاحون جدا لهذه التطورات التي أتاحت لنا تخفيض عديد قواتنا من ٢٠ لواء إلى ١٤، وهذا موعد أبكر مما كنا نتصوره وسنستمر في سحب قواتنا ولدينا ما نقوله لاحقا في حال التوقيع النهائي على الاتفاقية».

من جانبه، أكد شون ماكورماك المتحدث باسم الخارجية الأميركية أن واشنطن ليس لديها خطة بديلة في حال رفض مجلس النواب العراقي المصادقة على الاتفاقية التي تؤطر انسحاب القوات الأميركية من البلاد.

وقال ماكورماك في مؤتمره الصحفي المعتاد في واشنطن اليوم إن الإدارة الأميركية تأمل أن تسير الأمور بطريقة جيدة، واصفا موافقة مجلس الوزراء بالخطوة المهمة، وأوضح قوله:

«أعتقد أن هذه خطوة مهمة. أنظر أين كنا في بداية ولاية الرئيس بوش وأين أصبحنا الآن، وإذا حصلت موافقة البرلمان العراقي ومجلس رئاسة الجمهورية فسيكون لدينا اتفاقية موقعة بين الولايات المتحدة وعراق ديمقراطي في قلب الشرق الأوسط، وهذا سيغير المنطقة بشكل إيجابي إلى الأبد».

وأضاف ماكورماك أن العراق سيصبح نموذجا إيجابيا قد تتطلع إلى تقليده باقي شعوب المنطقة. أما الأدميرال مايكل مولن رئيس أركان الجيش الأميركي فقال تعليقا على التوقيع المبدئي بين بغداد وواشنطن على الاتفاقية، إنه ما زال يعتقد أن سحب القوات الأميركية من العراق يجب أن يتم على أساس تحسن الوضع الأمني على الأرض.

وعلى صعيد متصل أبدى الاميرال مايك مولن رئيس هيئة الاركان المشتركة للقوات المسلحة الامريكية ترحيبا حذرا بالاتفاقية الجديدة بين الولايات المتحدة والعراق التي تنص على بقاء القوات الامريكية في البلاد ثلاث سنوات لكنه حذر من ان الاوضاع الامنية قد تتغير.

وقال مولن انه واخرين من كبار القاعدة العسكريين الامريكيين يقبلون شروط الوضع الجديد لاتفاقية القوات (صوفا) التي ستنظم وجود القوات الامريكية في العراق بعد الحادي والثلاثين من ديسمبر كانون الاول.

لكن مولن قال انه ومسؤولين عسكريين امريكيين اخرين بمن فيهم الجنرال راي اوديرنو قائد القوات الامريكية في العراق والجنرال ديفيد بترايوس قائد القيادة الوسطى ما زالوا يفضلون انسحابا يستند إلى الاوضاع الامنية وليس إلى جداول زمنية.

واضاف قائلا «ثلاث سنوات فترة طويلة. الاوضاع قد تتغير في تلك الفترة الزمنية.» وحذر قادة عسكريون ميدانيون امريكيون مرارا من ان المكاسب الامنية هشة وقد تتراجع بسهولة.

وتلزم الاتفاقية واشنطن بسحب قواتها الباقية في العراق والبالغ قوامها نحو ١٥٠ الف جندي بحلول الحادي والثلاثين من ديسمبر كانون الاول ٢٠١١ ويعتبر المفاوضون العراقيون هذا الموعد المحدد انتصارا بعد ان دأب الرئيس الامريكي جورج بوش على التعهد بألا يقبل جدولا زمنيا.

وقال مسؤولون عراقيون ان الاتفاقية حظيت بموافقة من الزعماء السياسيين بعد فوز الديمقراطي باراك اوباما في انتخابات الرئاسة الامريكية في الرابع من الشهر الحالي . وتعهد اوباما بسحب القوات المقاتلة من العراق بحلول منتصف ٢٠١٠ . ويقول مسؤولون بوزارة الدفاع الامريكية ان الجنود المقاتلين يشكلون نحو ثلث القوات في العراق.

وقال مسؤول عسكري امريكي اخر ان الاتفاقية تحتوي على بنود تسمح للحكومة العراقية بأن تطلب بقاء القوات الامريكية في العراق مادامت تحتاج اليها.

وسئل مولن ان كان يختلف مع اوباما فأجاب قائلا «ما قاله الرئيس المنتخب اوباما ايضا هو انه سيسعى لطلب المشورة مني ومن هيئة الاركان المشتركة قبل ان يتخذ أي قرارات. ولهذا انا اتطلع الى تلك المناقشة واتطلع الى الحوار وبالتأكيد فانني اريد ان اعطيه... افضل نصائح يمكنني ان أقدمها.»

وتنص الاتفاقية ايضا على مغادرة القوات الامريكية المدن والقرى العراقية بحلول منتصف العام القادم.

وقال مولن ان الانسحاب من المراكز السكانية هو ما يفعله الجيش الامريكي بالفعل عندما يجري تسليم الامن الى العراقيين على مستوى المحافظة.

لكنه اضاف ان مغادرة بغداد ومدينة الموصل الشمالية حيث تواصل القوات الامنية قتال مقاتلي القاعدة قد يكون خيارا صعبا.

وقال «ذلك سيكون تحديا كبيرا.»

وجاءت ردود افعال امريكية اخرى اقل ايجابية.

وقال النائب الديمقراطي ايك سيكلتون رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الامريكي انه «يشعر بقلق عميق» بسبب اجزاء في الاتفاقية «قد يترتب عليها ان يواجه جنود امريكيون المحاكمة امام محاكم عراقية.»

خلال جلسته الاعتيادية

مجلس النواب يضيف وفداً برلمانياً أوكرانياً

بغداد/ احياء الموسوي

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة والعشرين الاعتيادية برئاسة الدكتور محمود المشهداني رئيس مجلس النواب أمس الثلاثاء الموافق الثامن عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٨ بقصر المؤتمرات ببغداد، وقد بدأت الجلسة بتلاوة آي من الذكر الحكيم وقراءة أسماء الغياب عن الجلسة السابقة.

ورحب الدكتور محمود المشهداني بمشاركة وفد أوكراني في جلسة مجلس النواب برئاسة لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الأوكراني، وقد ألقى رئيس الوفد الأوكراني كلمة في الجلسة أشار فيها أن دولة أوكرانيا حكومة وشعبا تدعم وتساند العراق وتجربتها الفريدة الفتية، مشددا على توطيد علاقات الصداقة بين البلدين على الصعد كافة.

كما تم إلقاء بيان من قبل النائبة ميسون الدملوجي نيابة عن عدد من الممثلين للأقليات العراقية المختلفة، تمت الإشارة فيه الى جرائم الإبادة التي ارتكبت بحق عدد من المجموعات البشرية أبناء العراق الأصليين، ومن كل الاطياف القومية والدينية المقهورة، وقتل الآلاف منهم بسبب التطرف الديني والقومي، وشدد أن مصلحة العراق تقتضي ان يشعر المسؤولون ان بلاد الرافدين وطن لجميع ابنائه، ووصف البيان قرار مجلس النواب الاخير بتقليص عدد مقاعد الكوتا المقترحة من جانب ممثلية الامم المتحدة للأقليات في انتخابات مجالس المحافظات غبنا حقيقيا لهذه المكونات الاصلية، وعرض البيان عدة مطالبات منها وضع خطة دقيقة وشاملة يشترك فيها مجلس النواب مع وزارتي الداخلية و الدفاع والقوات متعددة الجنسيات لحماية كل مكونات العراق الصغيرة، وتحريم الفتاوى التي تصدر بهدر دماء غير المسلمين، وتشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر حول حماية الاقليات، وتوجيه وزارة الداخلية باعداد جهاز خاص بالجرائم ضد المكونات الصغيرة، والعمل على تشكيل لجنة تقصي الحقائق للتوصل الى الاسباب والجهات الحقيقية التي تقف وراء هذه الجرائم، والعمل بجدية على تسهيل اجراءات عودة الراغبين من المهجرين قسرا الى اماكن سكناهم الاصلية، والعمل على اعادة جميع الموظفين والعمال والعسكريين والشرطة ممن هجروا او اجبروا على التهجير القسري منذ ٢٠٠٣ وكذلك العمل على تعويضهم عما لحق بهم من اضرار على ان تشمل جميع الحقوق الواردة .

وكان تضييف وزير النقل مدرجة من ضمن جدول الجلسة، الا أن رئيس مجلس النواب أوضح ان الوزير لم يستطع الحضور لإنشغاله، وتلا النائب حسن ديكان عضو لجنة الامن والدفاع بيانا عن نتائج التحقيق الذي اجري بشان اغلاق مكتب مجلس النواب في مطار بغداد الدولي، وطالب باستجواب وزير النقل لان هناك استخفافاً من قبل وزير النقل لهيئة رئاسة مجلس النواب والنواب واستخدم صلاحياته بشكل غير صحيح، ووجه رئيس مجلس النواب بتحديد موعد لاستجواب الوزير، فيما عبر النائب سامي العسكري عن رغبته ان يكون استجواب الوزير لبحث اداء الوزير ومشاكل المواطنين مع الوزارة، اما النائب عبد الكريم العنزي فقد شدد على ان هناك تدنياً في مستوى الخدمات في خطوط الجوية العراقية مع ان الاسعار اصبحت باهظة.

وبين رئيس المجلس ان وزارة النقل كانت قررت تنظيم مطار بغداد الدولي بشكل حضاري، إلا ان اشكالات حدثت مع النواب في المطار وتم اغلاق مكتب مجلس النواب في المطار فقط دون المكاتب الاخرى، موضحا ان تضييف وزير النقل في جلسة كانت لبحث مشاكل الوزارة وايجاد حلول مناسبة وكيفية القضاء عليها.

واقترح النائب قاسم داود تشكيل مكتب عام للتشريفات في مطار بغداد، فيما شدد النائب عبد الله صالح ان هناك مآخذ أخرى على وزارة النقل معلنا أن لجنة العمل والخدمات تقدم تقريرا على النواقص الموجودة في أداء الوزارة، وطالب النائب هادي العامري أن يكون استجواب الوزير لبحث مشاكل الوزارة بشكل عام، وشدد النائب محمد الحميداوي على ضرورة مساءلة وزير النقل في قضية تأخير الرحلات الجوية لمدة ساعات، اما النائب فرياد راوندوزي فقد رأى ضرورة استجواب وزير النقل للتعرف على الحقائق، وإتهم النائب محمد تميم الجبوري وزير النقل بانتهاك الدستور الذي يشير الى سواسية العراقيين في الحقوق والواجبات، ورأى النائب عزت الشابندر ان التقصيرات الحالية في مطار بغداد الدولي يعود الى تراكمات سابقة، واخيرا اوضح رئيس مجلس النواب ان نقاط استجواب وزير النقل تحدد وسترسل الى مكتب وزير النقل قريبا.

وفي فقرة أخرى من جدول أعمال الجلسة أكد ألنائب حسن السنيد أن هناك لجاناً مشتركة تشكلت لحل المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان والحوارات مستمرة ومن المتوقع أن تكون النتائج ايجابية بجهود الجميع، داعيا الى عدم اطلاق تصريحات اعلامية متشنجة.

واعلن رئيس مجلس النواب ان كلا من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس ديوان الرقابة المالية يحضرون جلسة الغد لمناقشة الاموال العراقية في الخارج.

وقامت لجنة الزراعة والمياه والاهوار في الفقرة الأخيرة من الجلسة بالقراءة الثانية لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لمكافحة التصحر، وعند مناقشة مشروع القانون راى النائب احمد أنور أن الانضمام الى هذه الاتفاقية مفيد للعراق، اما النائب حسن السنيد فقد أكد ان التصحر يهدد العراق حاليا وعليه طالب بالمصادقة على الاتفاقية، من جانبه اوضح النائب لطيف حاجي نائب رئيس لجنة الزراعة والأهوار ان دولتي العراق وفلسطين فقط لم ينتميا فقط لهذه الاتفاقية وان الكلفة المالية تكون على الدول العظمى وليس على دول الأعضاء.